

قانون عدد 85 لسنة 2005 مؤرخ في 15 أوت 2005 يتعلق
بتنقيح وإتمام بعض أحكام مجلة الإجراءات الجزائية (1).

باسم الشعب،

وبعد موافقة مجلس النواب،

يصدر رئيس الجمهورية القانون الآتي نصه :

فصل وحيد - تنقح أحكام الفصل 129 من مجلة الإجراءات الجزائية
كما يلي :

الفصل 129 (جديد) : تنظر في الجريمة محكمة الجهة التي ارتكبت
فيها أو محكمة المكان الذي به مقر المظنون فيه أو المكان الذي به
محل إقامته الأخير أو محكمة المكان الذي وجد فيه.

وعلى المحكمة التي تعهدت أولا بالقضية أن تبت فيها.

وإذا ارتكبت الجريمة على متن أو ضد سفينة أو طائرة مسجلة
بالبلاد التونسية أو مؤجرة دون طاقم لفائدة مستغل يكون مقره الرئيسي
أو إقامته الدائمة بالتراب التونسي فإن المحكمة المختصة بالنظر تكون
محكمة مكان النزول أو الإرساء.

(1) الأعمال التحضيرية :

مداولة مجلس النواب وموافقته بجلسته المنعقدة بتاريخ 30 جويلية 2005.

وتكون هذه المحكمة مختصة أيضا ولو مع عدم توفر أحد الشرطين
المبيين بالفقرة المتقدمة إذا هبطت الطائرة أو أرسى السفينة بالتراب
التونسي وكان على متنها المظنون فيه.

ينشر هذا القانون بالرائد الرسمي للجمهورية التونسية وينفذ
كقانون من قوانين الدولة.

تونس في 15 أوت 2005.

زين العابدين بن علي